

قال عن نعطيه من عندنا واطلق المنع من اعطائه منها ولم يقيد المنع  
بالاجرة والذى يخشى منه في هذا ان تقع المسححة في الاجرة لاجل ما اخذ  
الجانز من اللحم فيعود الى المعاوضة في نفس الامر فمن جعل الى المنع من  
الذراع يخشى من مثل هذى الحديث الخامس عن زياد بن جبير قال  
رايت بن عراقي على رجل قد اناخ بدنته فخرها فقال اعنتها قياماً  
سنة محمد صلى الله عليه والروم فيه دليل على استحباب نحر الابل مقيدة من  
قيام ويشير اليه قوله تعالى فاذا كرم الله عليها صواف فاذا وجبت جوبها  
اي ستطت وهو يشعروا يكونها قامة وفيه دليل على استحباب ان تكون  
معقولة وورد في حديث صحيح ما يدل على ان تكون معقولة اليه اليسرى  
ونقل عن بعضهم انه يسوي بين نحرها قامة او باركة وعن بعضهم  
انه قال نحر باركة والسنة اولى بالاعتدال للحرم الحديث الاول  
عن عبد الله بن جبير ان بن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالابوا  
فقال بن عباس يغسل المحرم راسه وقال المسور لا يغسل المحرم راسه  
قال قاسم بن سليمان بن عباس الى ابو ايوب الانصار فوجدته يغتسل  
بين القريتين وهو يستمر بقوب فقلت عليه فقال من هذا فقلت انا  
عبد الله بن جبير بن سليمان بن عباس يسالك كيف كان رسول الله صلى الله  
عليه والروم يغسل راسه وهو محرم فوضع ابو ايوب يده على  
الثوب فظاء طاءه حتى بدا الى راسه ثم قال لانسان يصب عليه  
الما اصيب فصب على راسه ثم حرك راسه بيده فاقبل بها وادبر  
ثم قال هكنا ادايته صلى الله عليه والروم يفعل وفي الرواية فقال  
المسور لابن عباس لا امارك ابد ١١ لقرنان العمودان اللذان  
تشدهما الخشب التي تعلق عليها البكرة الا بوا بفتح الهمزة وسكون  
البا

البا الموحد هو المدسوس وضع بين مكة والمدينة وفي الحديث  
دليل على جواز المتظرة في سبيل الاجتهاد والاختلاف فيها اذا علمت على ظن  
المختلفين فيها حكم وفيه دليل على الرجوع الى من يظن به ان عنده علماً  
فيما اختلف فيه وفيه دليل على قبول خبر الواحد فان العمل به يتابع بين  
الصحابه لان بن عباس ارسل عبد الله بن جبير ليستعمل له علم المسئلة وصن  
ضروته قبول خبره عن ابي ايوب فيما ارسل اليه فيه والقرنان فسرهما  
المصنف وفيه دليل على التستر عند الغسل وفيه دليل على جواز  
الاستعانة في الطهارة لقول ابي ايوب اصيب وقد ورد في الاستعانة  
احاديث كثيرة وورد في تركها ثبوت لا بقايلها في الصحة وفيه دليل على  
جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على الحدث و  
وفيه دليل على جواز الكلام في اتنا الطهارة وعلى تحريك اليد على  
الراس في غسل المحرم اذ لم يرد الى تنف الشعر وقوله ارسلني بن عباس  
يسالك كيف كان رسول الله صلى الله عليه والروم يغسل راسه يشعرون  
ابن عباس كان عنده علم باصل الغسل فان السوال عن كيفية الشئ انما  
يكون بعد العلم باصله وفيه دليل على ان غسل اليدين كان مقرباً  
جواز ه عنده اذ لم يسال عنه وانما يسال عن كيفية غسل الراس ويحتمل  
ان يكون ذلك لانها موضع الاشكال في المسئلة اذ الشعر عليها وتحريك اليد  
فيها يخاف منه تنف الشعر وفيه دليل على جواز غسل المحرم  
وهو يجمع عليه اذا كان جنباً او كانت المرأة حائضاً فظهرت وبالجمله  
الاعضال الواجبه واما البرك من غير وجوب فقد اختلف  
فيه فقال الشافعي جوازها وان اصحابه فقالوا انه ان يغسل راسه  
بالسدر والحطمي ولا يديه عليه وقال مالك وابو حنيفة عليه الفدية  
اغني اذ اغسل راسه بالحطمي وما في معناه فان استدل بالحديث على